واحتجّ َ الآخرون بأنّ َ الفعلَ هنا لا يقعُ موقعَ الاسم فكان مبنيّا ً كالأمر .

وهذا لا يصحّ ُ لوجهين .

أحدهما أنّ َه لم يُعربْ لوقوعه موقعَ الاسم حتى يُبنى لزوال ذلك وإنما رُفع لهذا الموقع .

والثاني هو باطل ب لن يفعل فإنه لا يقع موقع الاسم وهو معرب .

مسألة .

واختلف الأولونَ في الجازم لفعلِ الشرط وجوابه فقالَ محققو البصريين إنْ هي الجازِمة لهما وقال بعضُهم إنْ تجزم الأوّ َل ثم تجزمان الجواب وقالَ بعضُهم إنْ تَجْزِمُ الأوّ َلَ ثمّ َ يُجْزِمُ الأوّ َلُ الجوابَ .

وقال الكوفيون إنْ تجزم الأوّ َل وينجزمُ الجوابُ على الجوارِ .

وحجة الأوّلين أنّ َ إنْ تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وككان وإنّ َ وظننتُ .

واحتج القائل الثاني بأنّ َ إنْ ضعيفةٌ فلا تعمل في شيئين فتقوّى بالثاني كما ذكرْنا في عاملِ الخبر .

واحتج الثالث بأنّ الفعلَ الأولَ يقتضي الثاني فعملَ فيه .

واحتجّ َ الرابع بأنّ َ الحرفَ ليسَ في قوّتهِ العملُ في الفعلين والفعلُ لا يعملُ في الفعل فتعيّ َن أنْ يكونَ على الجوارِ لما فيه من مشاكلة للأوّ َل وقد جاء الإعراب على الجوار كثيراً